الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بروان ..... (لكسمبرغ)
فيما بعد: السيد ياريمينكو (نائب الرئيس) ..... (أوكرانيا)
فيما بعد: *السيد بروان* ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)*

البند 69 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

البند 61 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18783 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 68 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)* (A/74/18)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** *(تابع)* (A/74/253)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/173 و A/74/274 و A/74/308 و A/74/312 و A/74/321)

البند 69 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)* (A/74/244 و A/74/309)

1 - **السيدة إنانج أورنيكول** (تركيا): قالت إن دستور بلدها يقوم على مبدأ مساواة الجميع أمام القانون. وقد أصبحت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني. ويجري أيضا اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية في مجالي التعليم وإنفاذ القانون لمكافحة التمييز. ويتعين بذل جهود متضافرة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل مكافحة التعصب، وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. والتصاعد المخيف في العنصرية وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية مدعاة للقلق العميق. ويتزايد تعرض أفراد الطوائف الدينية أو الجماعات الإثنية للأعمال العدائية، ويتعرض الأشخاص للوصم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، كما يتزايد شيوع استخدام الدعاية العنصرية في الحياة السياسية. ويعاني أفراد الجالية التركية المقيمون في أوروبا بشكل مباشر من هذه الاتجاهات.

2 - وأشارت إلى أن مبادرة تحالف الأمم المتحدة للحضارات قد أطلقت مؤخرا بقيادة تركيا وإسبانيا خطة عمل لمنع الهجمات على المواقع الدينية وضمان حرمتها. وتمثل عملية إسطنبول لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية و/أو العنف على أساس الدين أو المعتقد أداةً قيّمة أخرى. وأعربت عن افتخار تركيا بقيادة عملية التفاوض المتعلقة بقرار الجمعية العامة 285/73 بشأن مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد، الذي دعا إلى تكثيف الجهود الدولية لتشجيع إقامة حوار عالمي بشأن تعزيز ثقافة قوامها التسامح والسلام على جميع المستويات، والذي اتُخذ كرد عالمي على الهجوم الإرهابي الذي وقع في كرايستشيرش، نيوزيلندا.

3 - *تولى السيد يارمينكو، نائب الرئيس (أوكرانيا)، رئاسة الجلسة.*

4 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): قالت إن انتشار خطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم، الذي يهدف إلى وصم الجماعات والمجتمعات المحلية وتجريدها من إنسانيتها على أساس العرق أو الإثنية أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الوضع من حيث الهجرة، هو مثار قلق عميق. وتغذت عبارات الكراهية هذه مشاعر كراهية الأجانب التي يمكن أن تدفع الجناة المحتملين إلى ارتكاب أعمال عنف ضد الأقليات، كما حدث في كرايستشيرش، بنيوزيلندا، وفي بيتسبرغ وإل باسو، بالولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لجرائم الكراهية أن تؤثر على أي شخص وأن تهدد حياة المتضررين وسلامتهم الجسدية، والمجتمع ككل، والقيم الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي، ويمكن أن تهدد السلام والتنمية المستدامة وتمتع الجميع الفعلي بحقوق الإنسان. ومما يثير القلق أيضا انتشار المواقع الشبكية المتطرفة التي تعتمد الأيديولوجيات العنصرية وتنشرها؛ وينبغي أن تخضع مثل هذه المواقع لمزيد من التدقيق.

5 - وقالت إن حكومة بلدها صدقت على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب وانضمت إلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وقالت إن بلدها يؤكد من جديد التزامه بالقضاء على العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بمسعى عالمي لتحسين القدرة على المجابهة وزيادة التعاون من أجل مواصلة بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع ومتسامحة وعادلة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حرمان البعض من فرصة ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم مما يفرضه القانون الدولي من أوامر واضحة وما تمليه القيم الأخلاقية، لا يزال الملايين من الناس يعيشون تحت السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. ولا يزال العالم عاجزا عن نسيان حالات الظلم التي شهدها تاريخ البشرية، مثل الاسترقاق والاستعمار، والفقر المتوارث عبر الأجيال

الذي يعد من مخلفات الاستعمار. وهناك صلة منهجية بين حالات الظلم هذه و تخلف النمو في جميع أنحاء العالم.

7 - وأشار إلى أن تعددية الأطراف وضعت حدا للاستعمار. وبالتالي، فإن العودة إلى النزعة الانفرادية سيكون لها عواقب وخيمة على المجتمع الدولي و البشرية جمعاء. وقد أدى تزايد التدابير القسرية الانفرادية إلى حرمان الدول المستهدفة من حقوقها غير القابلة للتصرف وخلق دوامة من النزاع تتعزز ذاتياً حيث ترفض الدول تعددية الأطراف وتلجأ إلى الإرهاب الاقتصادي من خلال الاستخدام غير المشروع للعنف والتخويف، وخاصة ضد المدنيين، سعيا لتحقيق مكاسب سياسية. وكما ورد في آخر تقرير للمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية (A/HRC/39/54)، فإن التمييز على أساس بلد إقامة أو جنسية الأشخاص المستهدفين يشكل انتهاكاً، في جملة أمور، للمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادتين 1 و 2 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وما لم يتم التصدي بحزم للتدابير القسرية الانفرادية، سيظل الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعانون من انتهاكات حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير.

8 - وقال إن العنصرية المتأصلة التي تمارَس بشكل منهجي واسع النطاق ضد الفلسطينيين هي مثار قلق عميق. وقد أخفق المجتمع الدولي في الرد على نحو ملائم على ما يسمى ”قانون الدولة القومية للشعب اليهودي“ الذي صدر في عام 2018 والذي ينطوي على إنكار لحقوق الملايين من الناس في الأراضي المحتلة. وقد أدى هذا التقاعس إلى موجة جديدة من التمييز العنصري وإلى نشوء خطر مواصلة احتلال وضم الأراضي الفلسطينية. وعلى مدى عام واحد، قُتل مئات الفلسطينيين بوحشية وأطلق عليهم الرصاص وشُوِّهوا خلال الاحتجاجات على الحدود في غزة وسط صمت المجتمع الدولي المطبق.

9 - **السيدة تريباثي** (الهند): قالت إن الهند، بوصفها بلدا رزح تحت الحكم الاستعماري لما يقرب من قرنين، تدرك تمام الإدراك الأثر الضار للعنصرية والتمييز العنصري على المجتمع. فإن آفة الرق قد أودت بالملايين من الهنود إلى العمل دون أجر في أقاليم ما وراء البحار التابعة للقوى الاستعمارية. وحرصا على منع تكرار هذه الممارسات البغيضة، فإن دستور الهند يصون مبدأ المساواة ويحظر صراحة التمييز على أساس العرق. ويمثل إنهاء الاستعمار ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري حجر الزاوية في السياسة الخارجية للهند منذ الاستقلال.

10 - ولطالما تصدرت الهند الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة لدعم حق تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية. وقد أثبتت الأمم المتحدة أن مبدأ تقرير المصير هو أداة لإنهاء الاستعمار، وليس مبررا للانفصال أو تقويض السلامة الإقليمية لأي دولة عضو. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد، وإن كانت بعض الحالات لا تزال دون حل. وفي هذا السياق، تؤيد الهند بقوة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

11 - وبالنظر إلى أن التمييز العنصري يتعايش بصورة متزايدة مع الأشكال الأخرى من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ينبغي توجيه جميع الجهود نحو وضع تدابير لتعزيز التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد برزت وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لتضخيم الكراهية العنصرية والأفكار التمييزية. ويجب على الدول أن تكثف جهودها لمنع ومكافحة نشر الكراهية العنصرية وغيرها من أشكال التعصب، مع مراعاة التوازن بين صون حرية التعبير ومكافحة الدعوة إلى الكراهية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير تثقيفية لتعزيز الوعي الوطني والدولي بتاريخ التمييز العنصري الذي يضرب بجذوره في الاسترقاق والاستعمار، ويجب تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قيم المواطنة العالمية. ويعد التعليم على الإنترنت في مجال التربية المدنية والتاريخ من الأدوات القوية التي لم تستغَل بعد بالقدر الكافي.

12 - **السيد داكوستا فريتاس** (تيمور - ليشتي): قال إن حكومة بلده تؤمن بأن احترام حقوق الإنسان والنهوض بها في جميع مجالات الحياة أمر بالغ الأهمية، ومن المصلحة الجماعية العمل معا من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع البلدان أن تحترم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل؛ وتعزيز التفاهم والتعاون من أجل تنفيذ القوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والامتناع عن اللجوء إلى العنف والمواجهة في حل منازعاتها؛ ومراعاة سيادة القانون وقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

13 - **السيدة باسين** (السنغال): قالت إن السنغال، بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تود أن توجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في الأراضي الفلسطينية. وقد أسهمت الانتهاكات والتجاوزات المتعددة لحقوق

الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير، على نحو ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في تقريره (A/74/507). وينبغي السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع لتلبية التطلعات الأمنية لإسرائيل و تطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى التمتع الكامل بحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العيش في كنف الحرية والعدالة والكرامة، وفي إقامة دولة ذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

14 - واسترسلت قائلة إن الخطب والسياسات التمييزية لبعض الدول تسهم في زيادة أعمال التعصب ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والأقليات اللغوية والإثنية والدينية والمهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين. وتؤمن السنغال أنه يمكن للحوار بين الثقافات المفتوح والدائم والقائم على الاحترام أن يساعد على مكافحة كراهية الأجانب بجميع أشكالها ومظاهرها. وينبغي للحكومات أن تنفذ سياسات وتدابير ترمي إلى تعزيز الحوار الشامل واحترام التنوع الثقافي والإثني والديني واللغوي. وفي هذا الصدد، تم وضع عدد من البرامج الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والتعصب، تستلهم روح الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وتُشجَّع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

15 - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إن بلده يتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية الراديكالية، وإن قرار الجمعية العامة الرئيسي بشأن ثقافة السلام الذي يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة دليل على التزامه بمبدأ الإدماج والتعايش السلمي. ولا يزال البشر في جميع أنحاء العالم يعانون من العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والاستبعاد، بمن فيهم الروهينغيا في ميانمار، الذين يتعرضون منذ عقودٍ وبشكل منهجي للحرمان والتمييز، على نحو ما أكدته البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار.

16 - وأشار إلى أنه بعد أن حددت بعثة تقصي الحقائق خطاب الكراهية على أنه السبب الجذري للعنف في ولاية راخين، دعت حكومة ميانمار إلى القيام، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الروهينغيا، بوضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل مع الجمهور من أجل مكافحة خطاب الكراهية والروايات الكاذبة وتعزيز بيئة تُحترم فيها حقوق الإنسان للجميع. وقد دعت اللجنة الاستشارية لولاية راخين حكومة ميانمار إلى مكافحة جميع أشكال خطاب الكراهية، ولا سيما عندما يستهدف الأقليات الإثنية أو الدينية، وإلى مقاضاة المسؤولين عنه. وطلبت اللجنة كذلك إلى الزعماء الدينيين أن يضطلعوا بدور نشط لإنهاء خطاب الكراهية والتمييز العنصري أو الديني. وقد دعت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب إلى اعتماد أحكام قانونية أو دستورية لحظر التحريض على الكراهية العنصرية والدينية والقومية ونشر الأيديولوجيات المتطرفة. وينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

17 - وأشار إلى أن الأمين العام قال إنه لم ير قط مجتمعاً عرضة للتمييز بالقدر الذي يتعرض له الروهينغيا، واستخدم عبارة ”التطهير العرقي“ لوصف الفظائع المرتكبة في ميانمار. وما لم يقدَّم الجناة إلى العدالة ويتوقف التمييز العنصري، فإن هذه الفظائع ستتواصل في ميانمار.

18 - **السيدة شومان خوت** (الأردن): قالت إن الإرهابيين والمتطرفين يستغلون الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي وسوء النظم التعليمية والتمييز، ويستخدمون التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لإثارة التعصب والعنصرية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب. وأضافت أنه سيلزم توحيد الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة تلك المسائل وبناء مجتمعات محلية مستدامة قادرة على الصمود وتنعم بالسلام.

19 - وتابعت قائلة إن الأردن، الذي يلتزم بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز والتعصب، هو محرك للسلام والأمن في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن البلد في وضع يمكنه من قيادة الجهود الدولية لتوحيد العالم في جو من الاحترام المتبادل والتفاهم، بما في ذلك من خلال عملية العقبة، وهي منبر عالمي يهدف إلى تعزيز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

20 - وأشارت إلى أن حق تقرير المصير هو أحد أهم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وما من عذر يمكن أن يبرر حرمان الشعوب من ذلك الحق، على نحو ما أكدته الاجتهادات القضائية للمحاكم الدولية. وقالت إن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية في الشرق الأوسط، وإن الأردن يؤيد بقوة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين. وختمت قائلة إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى دعم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الإجراءات الأحادية الجانب التي

تتخذها التي إسرائيل والتي تعوق المفاوضات بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك بناء المستوطنات بصورة غير قانونية، وقتل المدنيين الأبرياء ومصادرة الأراضي، وكلها تشكل انتهكا للقانون الدولي.

21 - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، بما في ذلك في شكل خطاب الكراهية، لا تزال تحدث في العديد من المناطق والبلدان. وأضافت أن ما يثير القلق الشديد هو خطاب كراهية الأجانب والعنصرية الذي تعتمده الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أعمالها يسرت نشوء مظاهر من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أدت إلى حدوث وفيات في صفوف المهاجرين، بمن فيهم أولئك الذين قتلوا خلال الهجوم الذي وقع في إل باسو، تكساس. ويجب مكافحة الكراهية والاعتداءات العنصرية والقضاء عليها، ويجب اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة أسبابها الجذرية وظروفها المشددة. وذكرت أن كوبا ملتزمة بمكافحة العنصرية خارج حدودها من خلال التعاون الطوعي والإيثاري الذي يضطلع به العاملون في مجال تقديم المعونة التابعون لها.

22 - وتابعت قائلة إنه على الرغم من أن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تشمل حق تقرير المصير، فإن ذلك الهدف لم يتحقق بعد، ومما يثير الجزع استمرار الحروب العدوانية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والإطاحة بالحكومات ذات السيادة، وما يسمى ''الانقلابات البيضاء''، وإعادة استعمار الأراضي. وأضافت أن كوبا لم تنس إرهابيين مثل لويس بوسادا كاريليس، العقل المدبر لتفجير الطائرة التابعة للخطوط الجوية الكوبية في الجو في تشرين الأول/أكتوبر 1976، الذي أسفر عن مقتل 73 شخصا. ولم يُحاسب كاريليس أبدا عن تلك الجريمة أو عن جرائمه الفظيعة الأخرى، وظل يحظى بحماية الولايات المتحدة حتى وفاته.

23 - وأردفت قائلة إن شعب كوبا، الذي أجبر على مواجهة الآثار السلبية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ما يقرب من 60 عاما، قد دفع ثمنا باهظا للدفاع عن حقه في تقرير المصير. واختتمت قائلة إن كوبا ستواصل دعم الشعوب التي تعاني من وطأة الحكم الأجنبي في سياق كفاحها العادل من أجل تقرير المصير.

24 - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إن النهج الانتقائية المعتمدة إزاء مبادئ القانون الدولي ومحاولات فرض هرمية اعتباطية من أجل إعاقة إعمال حق تقرير المصير غير مقبولة ويتعين على المجتمع الدولي رفضها. وإن المحاولات الرامية إلى إنكار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس وعزلهم وحرمانهم من سبل عيشهم هي مدعاة قلق كبير. وينبغي النظر إلى الجهود الرامية إلى تجريم شعوب بأكملها بسبب تطلعاتها المشروعة في تقرير وضعها السياسي والتصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية بحرية على أنها انتهاك لحقوق الإنسان الواجبة لها، ولا سيما الحق في تقرير المصير.

25 - وأشار إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للحالات التي تكون فيها ممارسة الحق في تقرير المصير أمرا حيويا لضمان الأمن المادي للناس. وقال إن آليات الإنذار المبكر الفعالة ضرورية لمكافحة التعصب والتمييز وجرائم الكراهية القائمة على الهوية التي تستهدف التطلعات المشروعة للشعوب في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في اختيار مصيرها بمنأى عن أي قمع أو إكراه أجنبي. وتابع قائلا إن شعب ناغورنو كاراباخ يمارس حقه في تقرير المصير بما يتفق تماما مع المعايير الدولية. وعلى الرغم من المحاولات المبذولة لقمع حقه في تقرير المصير، فقد أحرز تقدما في تعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكفالة سيادة القانون. وإن ضمان حقه في تقرير المصير شرط أساسي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في ناغورنو كاراباخ.

26 - **السيدة ميبتش** (كرواتيا): قالت إن ازدياد الهجرة والتهديدات الإرهابية وتفاقم ظاهرة معاداة السامية ونزعة الأحزاب الشعوبية التي تزداد شيوعا باستغلال المخاوف من انعدام اليقين الاقتصادي مسائل تثير قلقا بالغا. ومن المهم الدعوة إلى عدم التسامح إطلاقا إزاء العنصرية وكراهية الأجانب ومنع العنصرية وغيرها من أشكال التعصب عن طريق تعزيز التماسك الداخلي ومقاومة الأيديولوجية المتطرفة بالوسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

27 - وتابعت قائلة إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هي أكثر صكوك حقوق الإنسان أهمية بالنسبة إلى التصدي لأشكال العنصرية المعاصرة، بما في ذلك ما يتعلق بتجريم الأعمال التي تنم عن العنصرية وكراهية الأجانب. وأشارت في هذا السياق إلى أن حكومة بلدها وضعت إطارا قانونيا لمكافحة التمييز، وأن دستور كرواتيا ينص على حظر أي دعوة إلى الحرب أو التحريض عليها وأي شكل من أشكال التعصب، وعلى المعاقبة عليها بحكم القانون. وأنه جرى أيضا إنشاء فريق عامل لرصد حوادث جرائم الكراهية.

28 - وختمت قائلة إن تعزيز التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات القائم على التسامح داخل البلد وخارجه يمثل أولوية عليا

بالنسبة لكرواتيا وسيكون محور تركيزها خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2020.

29 - **السيدة سينيويراتني** (سري لانكا): قالت إن الإثارة المتعمدة للتمييز والعداء والعنف من خلال خطاب الكراهية تهدد القيم الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسلام، وتنال من النظام العالمي. ومن المهم تحديد الأسباب الكامنة وراء إساءة الاستخدام المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من منصات الإنترنت لنشر رسائل الكراهية والتعصب.

30 - وأشارت إلى أن الهجوم الإرهابي الشنيع الذي ارتكبه في سري لانكا في 21 نيسان/أبريل 2019 أفراد تنظيم محلي متأثر بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شكل تحديا واضحا للمجتمع التعددي في البلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من محاولات الإرهابيين الرامية إلى المساس بالنسيج الاجتماعي للبلد، فإن خبرتها الواسعة في إنشاء بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان قد مكنت سري لانكا من أن تبين دور الدين والثقافة، عند ممارستهما ممارسة حقيقية، في تعزيز التفاهم والوئام والثقة.

31 - وشددت على أنه لا يمكن، بل ولا ينبغي، ربط الإرهاب بأي دين أو معتقد. وأضافت أن الأعمال المروعة المرتكبة في جميع أنحاء العالم تذكر بأن تغذية الراديكالية، والتطرف، والإرهاب تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويتعين على الدول أن تعمل معا لمكافحة تلك الأخطار العالمية. وأعربت في ذلك السياق، عن ترحيب حكومة بلدها باستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية. وتابعت قائلة إنه من الضروري اعتماد نهج شامل يتضمن التدابير الأمنية الجارية لمكافحة الإرهاب وسبل الانتصاف الوقائية المنهجية التي تتصدى لدوافع التطرف العنيف. وختمت قائلة إن للتعليم دورا مركزيا في إيجاد قيم جديدة والتصدي للتمييز. وإن الآليات الوقائية المجتمعية حيوية أيضا لتعزيز التفاهم والتسامح وعدم التمييز واحترام التنوع.

32 - **السيد ساروفا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار ينتهي في عام 2020 دون أن يكون قد أحرز تقدما كبيرا. فالأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تقع ستة منها في منطقة ''المحيط الهادئ الأزرق''، لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، الأمر الذي يتعارض مع روح الصكوك الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتقدم بابوا غينيا الجديدة دعمها الكامل للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تظل يقظة وأن تكون منارة أمل من أجل تقرير المصير. ويتعين تعزيز الالتزام السياسي والإرادة السياسية ي للقضاء على مهانة الاستعمار ومخلفاته.

33 - وتابع قائلا إن حكومة بلده، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، تعمل مع السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لمعالجة محنة الشعوب التي تسعى إلى تقرير المصير. وفي هذا السياق، ليس من المغالاة التأكيد على أهمية الحوار السلمي واستيعاب الجميع، كما اتضح خلال الاستفتاء الذي أجري في كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عندما مارس أكثر من 81 في المائة من الناخبين المؤهلين حقهم في تقرير المصير بطريقة سلمية. وقد أيد الاستفتاء الوضع الراهن بهامش صغير ولكنه مثل دعما متزايدا لتقرير المصير. وفي مرحلة ما قبل الاستفتاء الذي سيجرى في كاليدونيا الجديدة في عام 2020، ينبغي للسلطات المختصة أن تعزز الشفافية والإنصاف والمصداقية والنزاهة في الانتخابات. وختم قائلا إن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بحق كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير ودعمها له، فضلا عن الأقاليم الستة عشر الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة.

34 - **السيد أنيانا** (غانا): قال إن استمرار وتجدد ظهور آفات العنصرية وما يتصل بها من تعصب في مناطق كثيرة من العالم، التي كثيرا ما تستهدف المهاجرين واللاجئين والمنحدرين من أصل أفريقي، مسألتان تبعثان على القلق. وأردف قائلا إن الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، سيكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق إعلان وبرنامج ديربان.

35 - وأعرب عن ترحيب غانا باستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وتركيزها على التعليم، وكذلك بخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، التي توفر إطارا عالميا لتوجيه الجهود الوطنية الرامية إلى منع الهجمات ضد الأماكن المقدسة والمصلين. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى مواصلة التقيد بأحكامهما المتعلقة بالقضاء على العنصرية وما يتصل بها من تعصب.

36 - وأشار إلى أن المؤسسات في غانا، بما في ذلك وزارة الشؤون الجنسانية ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، كانت في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة التعصب، وإذكاء الوعي، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. وأنشئت أيضا لجنة وطنية لوسائل الإعلام وهيئة للاتصالات من أجل تنظيم الحيز الإعلامي، بغية الحماية من التعصب، بما في ذلك خطاب الكراهية. كما وسع البلد نطاق مبادرته ''العدالة للجميع'' الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون، وتعزيز إقامة العدل، ومكافحة التمييز ضد السجناء.

37 - **السيد مورارو** (جمهورية مولدوفا): قال إن حق تقرير المصير يمكن أن يكون أداة هامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات، إذا ما تم إعماله استلهاما بروح ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. ولكن ينبغي ألا يساء استخدامه لتشجيع الانفصال وتقويض الدول التي تتسم بالتعددية والديمقراطية. وأضاف أن جمهورية مولدوفا لا تعترف بالحق في الانفصال خارج سياق إنهاء الاستعمار وتشاطر الرأي القائل بأن تقرير المصير لم يعد مفهوما مفيدا في حل مشاكل المجتمعات المتعددة الأعراق.

38 - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي أكد باستمرار أن الحق في تقرير المصير لا يشمل المكونات، سواء من أجزاء أو مجموعات، داخل الدول المستقلة ذات السيادة. وإن الترويج لمفاهيم خاطئة بشأن نطاق تقرير المصير لا يمكن إلا وأن يشجع الانفصالية والمخططات الجغرافية السياسية. وأشار إلى أنه من الضروري توخي الحذر فيما يتعلق بما يسمى المطالبة المجتمعية بتقرير المصير، ''لا سيما عندما تستخدم هذه المطالبة لتبرير إعلانات الاستقلال الانفرادية أو الاستفتاءات غير القانونية بشأن الانفصال. وينبغي للدول أيضا أن تمتنع عن وصف بعض النزاعات التي طال أمدها بأنها صراعات من أجل تقرير المصير''، لا سيما عندما تكون مناطق النزاع المعنية خاضعة لسيطرة كيانات غير دستورية تتلقى الدعم من الخارج.

39 - وأضاف أن المحاولات التي بذلت في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى لإعادة ابتكار بعض المبادئ الأساسية من الميثاق، مثل تقرير المصير، وتطبيقها بصورة انتقائية لأغراض سياسية أو جغرافية سياسية، غير مقبولة. وأعرب عن أسفه لأن بعض الأفراد والمنظمات التي لديها دوافع خفية يدعون صراحة، ولا سيما في مجلس حقوق الإنسان، إلى الانفصال عن دول ذات سيادة بذريعة حماية حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء ومجلس حقوق الإنسان معارضة وإدانة هذه الأعمال، بما في ذلك إدلاء ممثلي المجلس الدولي للمواطنين الروس ببيانات في مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز انفصال منطقة ترانسنيستريا عن جمهورية مولدوفا.

40 - **السيدة هورباتشوفا** (أوكرانيا): أشارت إلى ضرورة إنفاذ ما هو موجود من تشريعات تتعلق بالعنصرية وكراهية الأجانب، وضرورة التركيز على الإجراءات التي يمكنها إحداث تغيير على أرض الواقع. ولدى أوكرانيا اعتقاد قوي بأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وسائر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان توفر إطاراً دولياً قوياً وفعالاً في الكفاح المشترك للقضاء على هذه الظواهر.

41 - ومنذ بداية احتلال الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، شنت سلطات الاحتلال حملة واسعة النطاق ضد المنحدرين من أصل أوكراني وجماعات تتار القرم، الذين يواجهون المضايقة والإيذاء والقمع باستمرار. وقدمت حكومة أوكرانيا إلى محكمة العدل الدولية عريضة للشروع في إجراءات دعوى ضد الاتحاد الروسي بسبب انتهاكاته لأحكام الاتفاقية. وأردفت قائلة إنه ينبغي لروسيا أن تتقيد بالتزاماتها وفقاً للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في نيسان/أبريل 2017.

42 - وأشارت إلى أن الحملة الواسعة النطاق التي تقوم بها وسائط الإعلام التابعة للدولة والشخصيات العامة الروسية للدعاية والتحريض على الكراهية ضد أوكرانيا والأوكرانيين، مسألة تثير قلقا بالغا وتسهم إسهاما كبيرا في إثارة العداء العرقي. فقد أيدت الحكومة الروسية الحركات اليمينية المتطرفة وأقرت مشاركتها في العدوان الجاري على أوكرانيا في إطار استراتيجية الحرب الهجينة التي تنفذها.

43 - وفي ختام كلمتها، قالت إن ضعف طوائف الروما وتهميشها يتطلبان اهتماماً خاصاً في العديد من البلدان. ووضعت استراتيجية وطنية لحماية أقلية الروما الإثنية وإدماجها في المجتمع الأوكراني من أجل التصدي لمشكلة انعدام الجنسية، ضمن أمور أخرى. وقالت إن حكومتها تعمل مع المؤسسات الدولية لوضع إطار تكميلي للسياسة العامة يهدف إلى التغلب على التمييز وتشجيع الإدماج الكامل لطوائف الروما.

44 - **السيد إيتغبوجي** (نيجيريا): قال إن أعمال العنصرية وكراهية الأجانب محاولة متعمدة لرفض الإنسانية المشتركة لجميع الشعوب ولا تزال تشكل إهانة لميثاق الأمم المتحدة. فبتحدي أبسط مبادئ

المنظمة، تشكل هذه الرذائل خطرا وشيكا يهدد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

45 - وأكد أن أي مذهب يقوم على التفوق العرقي هو مذهب زائف علمياً وبغيض أخلاقياً وجائر اجتماعياً. وموقف نيجيريا المبدئي المتمثل في التصدي بحزم للتمييز العنصري يفسر التضحيات البشرية والمالية الهائلة التي قدمها البلد في سياق مكافحة الاستعمار والفصل العنصري وحكم الأقليات وغير ذلك من أشكال سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان، لا سيما في أفريقيا. وأوضح أن حكومته، على الرغم من الاعتداءات المرتكبة ضد النيجيريين بدافع التمييز وكراهية الأجانب، أعطت الأولوية للحوار على المواجهة وللدبلوماسية على الجزاءات للتوصل إلى حل بشأن هذه الحوادث.

46 - ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان الرسمي للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. فالعديد من الأفارقة وذريتهم يواجهون أشكالا جديدة من السيطرة، ولا يزال تقرير المصير الفعلي مجرد وهم. ويتعين بذل مزيد من الجهود لضمان الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي وضمان العدالة والتنمية لهم. وأخيرا، دعا المجتمع الدولي إلى توحيد قواه في مكافحة التمييز ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، لا سيما المهاجرين، الذين تُذكر أوجه الضعف التي يعانون منها بويلات الرق وتجارة الرقيق في الماضي.

47 - **السيدة شو دايتشو** (الصين): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن وفدها يأسف لما وجهه وفد الولايات المتحدة ضد الصين من اتهامات لا أساس لها وافتراءات. فالتدابير التي اعتمدتها الصين لمكافحة الإرهاب والقضاء على الراديكالية لا تختلف عن التدابير المتخذة في الولايات المتحدة وفي أوروبا، ولا تستهدف بلدا أو دينا بعينه ولا تقوم على التمييز العنصري. وأشارت إلى أنه، في اليوم السابق، ألقى 54 بلدا كلمة مشتركة، وقيّم أكثر من 30 بلدا في بياناتها الوطنية بشكل إيجابي الإنجازات التي حققتها الصين في مجال حقوق الإنسان، وأيدت تدابيرها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والقضاء على الراديكالية، وعارضت تسييس قضايا حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. فلو كانت الولايات المتحدة تهتم فعلاً بحقوق الإنسان لركزت اهتمامها على حل مشكلة العنصرية الواسعة الانتشار في أراضيها.

48 - وأفادت بأن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد أشارت إلى أن حالات التحريض على التمييز العنصري وخطب الكراهية لطالما كانت موجودة في الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، قام مسؤولون كبار في الولايات المتحدة بترويج الخطاب القومي والشعوبي علناً؛ وحُرمت فئات الأقليات من الحق في التصويت؛ وسجل عدد جرائم الكراهية وحالات التمييز العنصري رقماً قياسياً. وللأسف، لم يحدد وفد الولايات المتحدة التدابير التي اتخذتها حكومته للقضاء على التمييز العنصري في البلد. وفي الختام، قالت إن وفدها يدعو الولايات المتحدة رسميا إلى التوقف عن السعي عمداً إلى المواجهة في الأمم المتحدة وإلى العودة إلى مسار الحوار والتعاون.

49 - *استأنف السيد براون (لكسمبرغ) رئاسة الجلسة.*

البند 61 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/74/12 و A/74/12/Add.1 و A/74/322)

50 - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن الفضل في ما تتمتع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من قوة ومصداقية يعود بدرجة كبيرة إلى العمل المتفاني الذي قامت به ساداكو أوغاتا، المفوضة السامية السابقة التي توفيت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأعرب عن تعازيه لأسرتها ولشعب اليابان وحكومتها.

51 - وأضاف قوله إن ضمان سلامة المشردين وإيجاد حلول للاجئين كانا من أولى أولويات الأمم المتحدة ولا يزالان يتسمان بأهمية قصوى. فقد تشرد نحو 71 مليون شخص على الصعيد العالمي بسبب النزاع والعنف والاضطهاد، ولا يزال هذا العدد آخذا في الارتفاع. وأوضح أن التصدي لتحدي النزوح القسري وأسبابه الجذرية المعقدة يتطلب طموحا أكبر وأوسع نطاقاً. وأسهمت هذه الرؤية في بلورة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يتبع نهجا شاملا يحافظ على الواجب الإنساني ولكنه يشمل بناء السلام والعمل الإنمائي واستثمارات القطاع الخاص. ومن شأن المنتدى العالمي للاجئين، المقرر عقده لأول مرة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن يبرز الإنجازات ويتمخض عن التزامات جديدة بإحراز مزيد من التقدم.

52 - وقد تأكدت خلال العام الماضي الحاجة الماسة إلى الاتفاق وجدواه. وفي حين يظل جزء كبير من النقاش الدائر حول التشريد

القسري يركز على الوافدين إلى بلدان الشمال، فلا تزال البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل التي تستضيف المشردين تعاني من أعمق آثاره، على سبيل المثال دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأربع عشرة التي تستضيف قرابة 4,5 ملايين فنزويلي. وكان مؤتمر التضامن الدولي بشأن أزمة اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين، الذي عُقد في بروكسل يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بمثابة خطوة أولى نحو تعبئة قدر أكبر من الموارد. وسواء في تلك المنطقة أو في مناطق أخرى، يمثل التفاعل بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وهو أحد المبادئ الرئيسية للاتفاق، أمرا حيويا.

53 - واستطرد قائلا إن تدابير مواجهة التدفقات المختلطة من اللاجئين والمهاجرين لا تزال تطرح تحديات بالغة التعقيد وتؤدي إلى مناقشات سياسية مثيرة للخلاف. ويجري استغلال المخاوف المشروعة المتعلقة بالوظائف والأمن والهوية لتحقيق مكاسب سياسية، بتأليب الأشخاص الذين هم أنفسهم مستبعدون من فوائد العولمة على اللاجئين والمهاجرين. فالتدابير المتخذة أو التي يُحتج بها للحد من التدفقات، مثل إسناد تجهيز طلبات اللجوء إلى جهات خارجية وسياسات الردع، تقوض حماية اللاجئين، فيما لا تعالج الأسباب الجذرية للتدفقات المختلطة، ولا التحديات المتعلقة بالإدماج. ويجب أن يظل إنقاذ الأرواح وصون كرامة وحقوق جميع الأشخاص المتنقلين القضية الرئيسية، إلى جانب حصول ذوي المطالبات الصحيحة على الحماية الدولية. ويجب تعزيز ثقة الجمهور بنظام اللجوء باعتماد إجراءات سريعة وعادلة وإدارة الهجرة إدارة جيدة لمنع إساءة استخدام نظم اللجوء كبديل لقنوات الهجرة، والاستثمار في إدماج من يحق لهم الإقامة.

54 - وأعرب عن أسفه لاستمرار أزمات التشرد الطويلة الأمد والمتكررة، كما هو الحال في أفغانستان والصومال، نتيجة لعدم التوصل إلى حلول سياسية. وبعد ثماني سنوات من النزاع، تظل الجمهورية العربية السورية تشهد أكبر أزمة نزوح على الصعيد العالمي، ويشكل التصعيد الأخير للنزاع في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، الذي أدى إلى نزوح عشرات الآلاف، بمن فيهم أكثر من 000 12 لاجئ في شمال العراق، مصدر قلق بالغ. وأضاف أنه يجب على الأطراف أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني، بسبل منها تمكين وكالات تقديم المعونة من الوصول إلى المحتاجين دون قيد. وفي سياق الأزمات التي طال أمدها، فإن تركيز الاتفاق على الإدماج والقدرة على الصمود والعمل الإنمائي يكتسي أهمية بالغة.

55 - أما فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها تعزيز العودة الطوعية إلى الوطن وغيرها من الحلول، لا سيما في غياب التسويات السياسية وإذا ما تعذر وضع حد نهائي للأعمال العدائية، قال إن المفوضية تواصل حوارها الجاري مع اللاجئين بشأن العوامل المعقدة التي تؤثر على قراراتهم ووجهات نظرهم بشأن مستقبلهم. ورأى أن عودة اللاجئين إلى بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وبوروندي وميانمار هي أفضل حل، ولكن يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة ويجب ألا تقوم على اعتبارات سياسة. وينبغي أن يُترك إلى اللاجئين اتخاذ القرار بشأن الوقت الذي يودون فيه ممارسة حقهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها، ويجب بذل الجهود لتجنب تعرض اللاجئين العائدين إلى النزوح الداخلي فيما بعد. وأكد أن المفوضية تظل مستعدة لتيسير الحوار والحلول من خلال نهج ثلاثية.

56 - وأشار إلى التطورات الإيجابية الحاصلة في السودان وجنوب السودان وإثيوبيا نحو إحلال السلام والتي يمكن أن تمهد الطريق لإيجاد حلول لملايين اللاجئين والنازحين داخليا. وتعمل المفوضية بالفعل مع الحكومات والشركاء بشأن جهود التأهب وإشراك المشردين في عمليات السلام. فإعادة التوطين حل آخر ينقذ الأرواح ويتيح استقرار اللاجئين. وقال إن المفوضية ستعمل مع الحكومات وسائر الشركاء لاستخدام استراتيجيتها الجديدة التي تمتد على ثلاث سنوات في تكثيف جهود إعادة التوطين وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي.

57 - ومضى يقول إن المفوضية بصدد تكثيف تعاملها مع 41 مليون من النازحين داخليا في جميع أنحاء العالم، وتعكس سياستُها الجديدة بشأن النزوح الداخلي التزامَها الثابت والمتجدد. وأردف قائلا إن العمليات ذات الأولوية في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق واليمن وحوض بحيرة تشاد لا تزال من بين أكثر العمليات تعقيدا من الناحيتين السياسية والتنفيذية. وتلبي المفوضية أيضا بمزيد من الموارد نداء حكومة إثيوبيا للحصول على الدعم في التصدي للنزوح الداخلي الواسع النطاق الذي شهده البلد مؤخرا. وأعرب عن ترحيب المفوضية بقرار الأمين العام إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي وعن استعدادها لدعم عمل الفريق.

58 - وواصل قائلا إن العوامل المتصلة بالمناخ تعد من مسببات التشرد بشكل متزايد. فعبارة ''لاجئ بسبب تغير المناخ'' لا تستند إلى القانون الدولي ولا تعكس الطرق الأكثر تعقيداً التي يتفاعل بها

المناخ مع التنقل البشري. وتزيد المفوضية جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على ثغرات الحماية الناجمة عن النزوح عبر الحدود في سياق تغير المناخ. وقال إن المفوضية ستواصل العمل مع الشركاء لمساعدة الحكومات على تنفيذ تدابير عملية لمواجهة التشرد المتصل بالكوارث، مسترشدة باعتبارات الحماية. وستركز أكثر على الحد من أثر أزمات اللاجئين على البيئة من خلال خيارات الطاقة المتجددة، وأنشطة إعادة التحريج، والحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي، بوسائل منها وضع استراتيجية جديدة للطاقة. وتدرك المفوضية أن لعملياتها أثرا بيئيا وتتخذ إجراءات وفقا لذلك.

59 - واستطرد قائلا إن المفوضية ستعمل مع الدول وسائر الشركاء على التعجيل بالجهود المتعلقة بحالة عديمي الجنسية، استنادا إلى الجزء الرفيع المستوى الذي عُقد في إطار اجتماع اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في عام 2019، والذي تمخض عن نحو 347 تعهدا من 95 من الدول والكيانات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

60 - واسترسل قائلا إن الأموال المتاحة في عام 2019 تقدر بمبلغ 4,82 بلايين دولار، رغم أن الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة لم تتقلص. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات القطاع الخاص بنسبة 11 في المائة مقارنة بالمبلغ المسجل في عام 2018، لتصل إلى ما مقداره 470 مليون دولار. وستواصل المفوضية السعي إلى تنويع قاعدتها التمويلية، كما أنها تسعى إلى مضاهاة سخاء المانحين بتحسينات مستمرة في إدارة المنظمة. وأوضح أن عملية الإصلاح التي تقوم بها المفوضية تهدف إلى ضمان مرونتها وفعاليتها، مع تمكين عمليات ميدانية يمكن أن تتجاوب مع الديناميات والفرص المحلية. وتساعد مبادرتها الرامية إلى تعزيز الطابع الإقليمي واللامركزي في زيادة سلطة المكاتب القطرية ومرونتها. وخلال الأشهر المقبلة، ستضطلع بالمرحلة الأخيرة من التغييرات الهيكلية، بتغيير هيكل مقرها تماشيا مع النظام الجديد لتفويض السلطة. وتعمل المفوضية على تحسين التخطيط القائم على الأدلة وزيادة الكفاءة، تمشيا مع التزاماتها في إطار الصفقة الكبرى وباعتبارها مشاركا نشطا في إصلاحات الأمم المتحدة الواسعة النطاق. وأضاف أن هذه الجهود ستسترشد بمركز البيانات الجديد المشترك بين المفوضية والبنك الدولي واستراتيجية المفوضية لتحويل البيانات وستستند إليهما.

61 - وقال في الختام إن المفوضية تواصل ترسيخ ثقافة قوية لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة وتعزيز النظم والأدوات الكفيلة بمنع سوء السلوك والتصدي له، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي. وأعرب عن التزامه الشخصي بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وذكر بأنه خلف المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مؤخرا كمناصر لهذه القضية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

62 - **الرئيس:** أعرب، باسم جميع أعضاء اللجنة، عن تعازيه للمفوضية وحكومة اليابان وشعبها على وفاة السيدة أوغاتا.

63 - **السيدة لي** (كندا): قالت إن حكومة بلدها تقدر تقديرا كبيرا شراكتها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال إعادة توطين اللاجئين وتؤيد بشدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأردفت قائلة إن المبادرات الأخيرة التي تدل على الريادة في مجال حماية اللاجئين كانت مصدر إلهام لكندا، بما في ذلك مبادرة الاتحاد الأفريقي للتصدي للنزوح القسري في إطار موضوعها لعام 2019، ألا وهو العام الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخليا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا. وبالنظر إلى أهمية المبادئ التوجيهية للإنسانية والتضامن الدولي في تعزيز تقاسم أفضل للمسؤوليات، سألت عن الكيفية التي تتواصل بها المفوضية مع الجهات الفاعلة غير التقليدية لزيادة الطابع الشامل لأنشطة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين.

64 - **السيد غالاغر** (أيرلندا): قال إن حكومة بلده أكدت من جديد دعمها للعمل الدؤوب الذي تقوم به المفوضية خلال الزيارة التي قام بها المفوض السامي إلى أيرلندا في تموز/يوليه 2019. وفي وقت يشهد تراجعاً مقلقاً في التضامن مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، فضلاً عن تصاعد الخطاب المعادي للاجئين والمهاجرين بمعدل مقلق للغاية، فإن أيرلندا ستواصل رفض السرديات السلبية وستستمر في الوقوف إلى جانب اللاجئين وغيرهم من المشردين. وأردف قائلا إن أيرلندا تؤيد بشدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وهي مستعدة للقيام بما يتعين عليها القيام به في مجال التنفيذ، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه السياسات الإنمائية في توفير حلول دائمة لحالات النزوح القسري. وأضاف قائلا إن المنتدى العالمي للاجئين سيكون فرصة للارتقاء بتعزيز التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة. وتساءل عن أفضل السبل التي يمكن بها للدول أن تدعم المفوضية في تنفيذ ما تتبعه من سياسة الخراط في حالات النزوح الداخلي.

65 - **السيد فرنانديز - زينكي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات عن عملية تحقيق اللامركزية والتحولات الجارية في المفوضية. وتساءل عن الكيفية التي

يمكن بها للوكالات ذات الولايات المختلفة أن تتعاون من أجل التصدي للنزوح الداخلي بفعالية وكفاءة.

66 - **السيدة سالم** (أفغانستان): قالت إن بلدها ممتن للمفوضية على ما قدمته من دعم ومساعدة على مر السنين. وأردفت قائلة إن عام 2019 يوافق الذكرى السنوية الأربعين لبدء تحركات اللاجئين الأفغان الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، ولا سيما إلى البلدان المجاورة. وقالت إن مسألة تهيئة بيئة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم في المجتمع تحتل موقع الصدارة في الجهود التي تبذلها حكومة بلدها. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها أن تحمي المفوضية اللاجئين من العنف الذي ترتكبه الجهات الفاعلة من غير الدول، التي كثيراً ما تكون من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في النزاعات التي تتسبب في حدوث أزمات اللاجئين. وسألت أيضاً عن الكيفية التي يمكن أن تدعم بها المفوضية وغيرها من الوكالات الدول في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، من قبيل العنف الذي ترتكبه الجماعات من غير الدول. ولاحظت أن المفوضية ترصد بالفعل عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وسألت عما إذا كان بإمكان المفوضية أيضا أن تحدد العوامل التي تهيئ ظروفا أكثر مواتاة لدعم العودة الطوعية إلى الوطن بالتزامن مع عملها الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

67 - **السيد كريستودوليديس** (اليونان): قال إن اليونان، بوصفها بلدا لا يزال متأثرا بأزمة الهجرة واللاجئين المستمرة، تواصل بذل قصارى جهدها لحماية ملتمسي اللجوء في أوروبا. وأردف قائلا إن الجهود الوطنية تتركز على الإدارة الفعالة لتدفقات المهاجرين واللاجئين، مع إيلاء الاهتمام لحماية حقوق الإنسان للاجئين وملتمسي اللجوء وصون كرامتهم. وبالنظر إلى أن الأطفال شكلوا حوالي نصف عدد اللاجئين في عام 2018، فإن حكومة بلده تركز في المقام الأول على توفير الدعم لهم، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، بهدف جمع شملهم بأسرهم. وقال إن تمكين اللاجئات من النساء والفتيات وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهن من المسائل ذات الأولوية، على النحو المبين في خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأضاف أن خطة العمل الوطنية الجديدة بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا تعتمد نهجا شاملا يركز على الضحايا فيما يتعلق بأمن وحماية حقوق الإنسان للاجئات من النساء والفتيات.

68 - **السيدة زابيا** (إيطاليا): قالت إن تزايد عدد النازحين قسرا في العالم يقتضي انخراط المجتمع الدولي انخراطا شاملا ومتعدد المستويات استنادا إلى مبادئ الشراكة والتضامن والمسؤولية المشتركة. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها أنشأت فريقا عاملا معنيا بانعدام الجنسية يتألف من منظمات المجتمع المدني، وقد قدم الفريق توصيات إلى الحكومة والبرلمان بشأن معالجة هذه المسألة. وسألت عن النتائج المحددة ونوع المتابعة المتوقعة أو المتوخاة من المنتدى العالمي للاجئين. وسألت أيضا عن الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها لتحسين التنسيق بين المفوضية والوكالات الأخرى، ولا سيما في الميدان.

69 - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين قد أوجد زخما لعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأردف قائلاً إن المكسيك تشاطر الشواغل المتعلقة بالبيانات المعادية للمهاجرين واللاجئين، وخطاب الكراهية، وكره الأجانب، والتعصب، وتفوق العرق الأبيض. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة المزيد عن أثر هذه السرديات الضارة على عمل المفوض السامي. وسأل عن الطريقة التي تقيّم بها المفوضية استراتيجية الأمين العام لمكافحة خطاب الكراهية.

70 - **السيد حسانى نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي تعزيز نهج يشمل العالم بأسره بدلا من نهج يشمل المجتمع بأسره من أجل جعل مبدأي التضامن والتقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات حقيقة واقعة. فنظرا إلى غياب هذا النهج، ما زالت بضعة بلدان نامية، من بينها جمهورية إيران الإسلامية، تستضيف أكثر من 80 في المائة من اللاجئين في العالم. وأردف قائلا إن بلده يواجه صعوبات بالغة في تلبية احتياجات اللاجئين لأسباب مختلفة، منها التدابير القسرية الانفرادية غير المشروعة التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وقال إن هذه التدابير غير المشروعة تحد من قدرة الحكومة على تقديم الدعم الأساسي في ميادين التعليم والصحة والعمالة. وأضاف أنه ليس من المنصف أو المعقول أن يتوقع من بلده أن يتحمل بمفرده عبء هذه الأفعال غير القانونية. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة آثار هذه التدابير القسرية الانفرادية على التدخلات والاستجابة الإنسانية لمكتب المفوضية القطري في جمهورية إيران الإسلامية. وتساءل عن الكيفية التي تؤثر بها التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة العالمية لمسألة اللاجئين وعن التدابير التصحيحية التي اتخذتها المفوضية لمواجهة أثر تلك التدابير.

71 - **السيدة بوشيخي** (المغرب): سألت عن التدابير التي اتخذتها المفوضية لتسجيل سكان مخيمات اللاجئين في الحالات التي لم يُسمح لها فيها بالوصول إلى تلك المخيمات. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للدعوة التي وجهت إلى الجهات المانحة لتعزيز دعمها من خلال التمويل المرن والمساهمات المبكرة. وقالت إنه ينبغي للمفوض السامي في الوقت نفسه أن يضاعف جهوده لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين.

72 - **السيدة نيكولاي** (رومانيا): قالت إن رومانيا، بوصفها جهة مانحة جديدة وبلدا يعاد توطين اللاجئين فيه، تظل ملتزمة بحماية اللاجئين ودعمهم. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها استجابت لطلبات مقدمة من حكومتي إيطاليا وجمهورية مولدوفا بشأن إعادة توطين الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية. وأضافت أن الحصة المحددة للفترة 2020-2021 بلغت ضعف حصة السنوات السابقة. وفي أعقاب طلبات مقدمة من المفوضية، أعربت وزارة الداخلية عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين حسب الأماكن المتاحة في مركز العبور في حالات الطوارئ في تيميسوارا. وأفادت أن المركز، وهو أول مؤسسة من نوعها في العالم، يمثل أداة هامة لتنفيذ سياسة الحماية الدولية تدل على التزام حكومة بلدها بإيجاد الحلول لمسألة اللاجئين وتقاسم العبء مع البلدان المضيفة.

73 - **السيد هونغ جين أوم** (جمهورية كوريا): قال إنه بالنظر إلى الفجوات المزمنة في التمويل، ينبغي أن تواصل المفوضية جهودها الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيها وتأمين تمويل أكثر مرونة، وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تظل ملتزمة بدعم المفوضية في هذا الصدد. وأردف قائلا إن الحكومة تركز على التصدي للعنف الجنسي والجنساني من خلال مبادرة العمل من أجل المرأة والسلام التي تضطلع بها، وتود أن تعزز شراكتها مع المفوضية من أجل دعم هذه القضية عن طريق تقديم مساعدات إنسانية موجهة للضحايا وزيادة الوعي بالقضية. وفي ظل تزايد الاعتداءات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، لا بد للدول الأعضاء أن تقدم الدعم المستمر للمفوضية، وأضاف أن اتخاذ القرار المتعلق بالمفوضية بتوافق الآراء بات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

74 - **السيد إحسان** (بنغلاديش): قال إن بلده يستضيف أكثر من 1,1 مليون من مواطني ميانمار المشردين قسراً، منهم 000 744 شخص وصلوا بعد 25 آب/أغسطس 2017. وينبغي لحكومة ميانمار أن تسمح بوصول كيانات الأمم المتحدة دون قيد لتقديم المساعدة، بطرق من بينها إقامة مشاريع سريعة الأثر للاجئين وغيرهم من المشردين داخل شمال ولاية راخين. ووفقا للتكليف المنصوص عليه في مذكرة التفاهم بين حكومة ميانمار والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي مُددت لمدة سنة أخرى، لا بد من تسريع الجهود داخل ميانمار لتهيئة الظروف المفضية إلى العودة. وأعرب عن امتنان حكومة بلده للمفوضية على ما قدمته من مساعدة في إعداد قاعدة البيانات البيومترية بشأن سكان المخيمات، وهو ما من شأنه أن يساعد على تبسيط عملية الإعادة إلى الوطن عند بدئها. وأضاف أن للمفوضية دورا بالغ الأهمية في تنفيذ خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2019.

75 - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن باراغواي، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ستعمل على ضمان التنفيذ الصحيح والكامل لتلك الاتفاقية ومنع استخدامها لحماية أشخاص مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة. لذا أعرب عن إدانة حكومة بلده الشديدة منح صفة لاجئ غير مصحوب لخوان آروم وأنونسيو مارتي وفيكتور كولمان، الذين يحاكمون منذ عام 2003 بتهمة الاختطاف، التي ترد في مدونة قانون باراغواي حسبما ينص عليه الدستور. وقال إن منح صفة اللاجئ في هذه الحالة يشكل عرقلة واضحة لسير العدالة. فمواطنو باراغواي أولئك ليسوا سجناء سياسيين ولا يوجد أي سبب يدعو إلى افتراض أن حقوق الإنسان الواجبة لهم معرضة للخطر. وخلص من ذلك إلى أنه ينبغي إعادة النظر في قرار منحهم صفة اللاجئ.

76 - **السيدة تشيريغ** (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها تعمل بشكل وثيق مع المفوضية لتنظيم المنتدى العالمي للاجئين المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2019. وأردفت قائلة إن أحد الأهداف الرئيسية للمنتديات العالمية للاجئين يتمثل في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وسيُقيّم نجاح الاتفاق بمدى تنفيذه الفعال وأثره على اللاجئين والبلدان المضيفة. وأفادت أن التركيز سينصب خلال المنتدى الأول على تأمين الحصول على مساهمات والتزامات رسمية من الدول والجهات صاحبة المصلحة. وتساءلت عن مدى أهمية الجانب المتعلق بتنفيذ الاتفاق في المنتدى الأول وعن كيفية إسهام المنتدى في إنشاء قواعد بيانات للمؤشرات المتصلة بالاتفاق.

77 - **السيدة السليطي** (قطر): قالت إن حكومة بلدها تواصل تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين من خلال المؤسسات

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأردفت قائلة إن قطر تقدم دعما متعدد السنوات وغير مخصص لوكالات الأمم المتحدة بمبلغ 500 مليون دولار. وقالت إن بلدها قدم 16 مليون دولار للمفوضية في عامي 2019 و 2020، وهو ما من شأنه أن يسهم في بناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسرا في جميع أنحاء العالم.

78 - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن وفد بلده يود معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة في البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. وأردف قائلاً إن المفوضية زارت مخيمات اللاجئين الصحراويين في عام 2017 وقدرت عددها بأكثر من 000 100 مخيم، بيد أن تقرير المفوض السامي يورد رقما مختلفا. وأضاف قائلاً إن برنامج الأغذية العالمي زاد تقديراته وموارده المتعلقة باللاجئين في الجزائر. وأعرب عن رغبة وفد بلده في استيضاح هذه المسألة. وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للمفوضية أن تسد هذه الفجوة التمويلية.

79 - **السيد سكوكنك تابيا** (شيلي): أعرب عن تقدير بلده للزيارة التي قام بها المفوض السامي إلى شيلي في آب/أغسطس 2019، وقال إنها أول زيارة يقوم بها مفوض سامي لشؤون اللاجئين إلى البلد. وأضاف أن شيلي اعتمدت الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتأمل في أن يتيح المنتدى العالمي الأول للاجئين إحراز تقدم نحو الوفاء بأحكامه. وفي إطار الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات ما يزيد عن 4,4 ملايين فنزويلي غادروا بلدهم في السنوات الأخيرة، سعت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى وضع سياسات عامة، على سبيل التضامن وفي حدود قدراتها، تهدف إلى مساعدة المحتاجين واستيعابهم. وأعرب عن امتنان حكومة بلده لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لقيادتهما الجهود المبذولة في إطار الخطة الإقليمية لتلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا، التي تشارك فيها شيلي مشاركة نشطة. وأعرب كذلك عن ترحيب وفد بلده بالتعاون مع المفوضية لتعيين رئيس مكتب المفوضية في شيلي والعمل المضطلع به لوضع إطار مؤسسي مناسب للتعاون بين المفوضية والحكومة.

80 - **السيدة إيميرت** (الدانمرك): تكلمت باسم بلدان الشمال (آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فقالت إن المفوضية يمكنها أن تواصل التعويل على بلدان الشمال، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل غير المخصص. وأعربت عن التزام بلدان الشمال الراسخ بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعن تطلعها قدماً إلى أن تسهم إسهاماً كبيراً في المنتدى العالمي للاجئين. وأكدت أن بلدان الشمال تؤيد العملية الجارية لنقل المكاتب الإقليمية إلى الميدان في إطار الصفقة الكبرى وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكجزء لا يتجزأ من التنفيذ الناجح للاتفاق. ونوهت أيضاً بالأهمية البالغة التي يمثلها إنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي. وتساءلت عن الطريقة التي ستتفاعل بها المفوضية مع الفريق.

81 - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر البلدان المنفردة المانحة للمساعدة الإنسانية في العالم كله، تدعم أعمال المفوضية من أجل إيجاد حلول دائمة لملايين اللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين داخلياً وغيرهم من الأشخاص المستضعفين في شتَّى بقاع الأرض. غير أن العدد المتزايد للأزمات وتزايد نطاق الاحتياجات يتخطيان قدرة أي جهة مانحة واحدة على المواجهة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء وسائر الأطراف المعنية اقتسام عبء الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العالمية بإنصاف والاستجابة للنداءات الصادرة عن المفوضية. وينبغي للدول الأعضاء أيضا تيسير تقديم المعونة بفعالية، بما في ذلك تلبية احتياجات الأمن والسلامة للعاملين في المجال الإنساني، وضمان الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة دون عوائق لا موجب لها، وتهيئة الظروف للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين وغيرهم من المشردين. وأعربت عن تطلع الولايات المتحدة إلى انعقاد المنتدى العالمي الأول للاجئين وعن التزامها بالعمل مع الحكومات الأخرى والأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة فعالية منظومة العمل الإنساني وكفاءتها وشفافيتها.

82 - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إن وفد بلده يعرب عن مواساته إزاء رحيل المفوضة السامية السابقة وعن تقديره للمفوض السامي ولرئيس اللجنة وأعضائها على تعازيهم.

83 - ومضى يقول إن اليابان عكفت على تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وستقوم بتعزيز هذا النهج في المنتدى العالمي للاجئين. وأكد أن المساعدة الإنسانية تكون أكثر فعالية حينما تُنفَّذ بشكل متزامن جهود ترمي إلى التعافي وبناء القدرة على الصمود والتصدي للأسباب الجذرية. وأعرب عن الترحيب بمشاركة المفوضية في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا. وأشار إلى أن المناسبة الجانبية التي عُقدت بالاقتران مع موضوع الاتحاد الأفريقي

لعام 2019، وهو العام الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، ساعدت في تسليط الضوء على أهمية منع التشريد القسري وعلى دور القطاع الخاص في التصدي للتشرد. وفيما يتعلق بالتشرد في جنوب شرق آسيا، أثنى باسم وفد بلده على بنغلاديش لاستمرارها في استضافة المشردين من ولاية راخين. وينبغي للأطراف المعنية تمهيد السبيل لعودتهم الآمنة والطوعية والكريمة إلى الوطن بالتعاون مع الأمم المتحدة.

84 - وأشار إلى أن تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام يتفاوت تبعاً للحالة القائمة على أرض الواقع. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء تحسين دعمها لنهج الصلة على الصعيد القطري.

85 - **السيد زافالا بوراس** (كوستاريكا): قال إن جميع البلدان تقع على عاتقها المسؤولية عن حماية الأفراد الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم، مشيراً إلى أن التعاون الدولي يؤدي دورا رئيسيا في ذلك المجال. وأكد أن بلده تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن المسائل المتعلقة بعديمي الجنسية واعتمد مرسوماً بشأن المسألة، منحت حكومته بموجبه في عام 2018 لأول مرة الجنسية الكوستاريكية لشخص عديم الجنسية.

86 - وذكر أن المفوض السامي شدد على التحديات المتصلة بالهجرة الأقاليمية وآثار تغير المناخ على الهجرة الدولية. ويُقدر بأن يزيد عدد الأفراد المتأثرين بتغير المناخ نتيجةً للارتفاع في مستويات سطح المحيط بمعدل ثلاث مرات بحلول عام 2050.

87 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومة بلده اتخذت خطوات لتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين من خلال اعتماد تشريعات. وأعرب عن استعداد حكومة بلده لتقديم مساعدتها إلى المفوضية من أجل تلبية احتياجات النازحين واللاجئين السوريين العائدين إلى البلد. وأشار إلى أنها قدمت أفكاراً واضحة وعملية في هذا الصدد، لكنها لم تتلق رداً إيجابياً من المفوضية. ورأى أنه ينبغي للمفوضية إعادة النظر في موقفها القائل بعدم توافر الظروف المؤاتية للعودة الآمنة للمواطنين السوريين لأن الحالة تحسَّنت كثيراً في أغلب المحافظات. وينبغي للمفوضية الخروج عن صمتها إزاء انتهاك حقوق السوريين في بعض البلدان - وهي بلدان مسؤولة في المقام الأول عن الأزمة، من جراء ترويجها للإرهاب والعدوان ولاحتلال الجمهورية العربية السورية.

88 - **السيد سواريز مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن التحديات التي يواجهها بلده نتيجةً للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك على البلدان التي تقيم علاقات تجارية مع فنزويلا. ورأى أن تلك التدابير، التي فاقمت الوضع الصعب أصلاً في البلد، ترمي إلى إيجاد الظروف التي قد تفضي إلى تغيير النظام، على النحو الذي تروّج له الإدارة الحالية للولايات المتحدة. وذكر أن تهديدات بشن عمل عسكري وفرض حصار بحري وُجِّهت لإجبار الرئيس مادورو على الرحيل، كما صادرت الولايات المتحدة أصولاً فنزويلية في المصارف الأجنبية تزيد قيمتها عن 30 بليون دولار. وأكد ضرورة إلغاء تلك التدابير حتى يتسنى لبلده التغلب على التحديات التي يواجهها.

89 - وأردف قائلا إن أولئك الذين يتكلمون عن الخطر الذي يشكله المهاجرون الفنزويليون على المنطقة، وهي فكرة أعرب عنها مؤخراً مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار الآثار المدمرة لتلك الكلمات على أناس ضعفاء يمكن أن يقعوا ضحايا لأعمال إجرامية. وأفاد بأن إثارة الخوف من المهاجرين يفضي إلى زيادة كره الأجانب والعنف، مثلما جرى في الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم. وأكد ضرورة عدم استغلال مسائل الهجرة لأغراض سياسية.

90 - **السيد موسى** (مصر): قال إن مصر، بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، استضافت مناسبات إقليمية من أجل الترويج لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019، وهو العام الأفريقي للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، منها حلقة عمل الخبراء عن التشرد القسري في أفريقيا التي عُقدت في آب/أغسطس 2019 في إطار منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة. وأكد أن مصر لها في قبول اللاجئين وأنها تستضيف حالياً لاجئين من 58 بلداً. وأضاف أن هؤلاء الأشخاص ليسوا بحاجة إلى التسجيل كلاجئين في مصر؛ فهم يحصلون إلى حد كبير على الخدمات العامة على قدم المساواة مع المواطنين المصريين؛ وتُكفل لهم حرية التنقل ولا يُحتجزون في المخيمات. ونتيجةً لذلك، فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر المسجلين لدى المفوضية يبلغ 250 000 لاجئ فقط. غير أن هناك آخرين كثيرين يعيشون أوضاعا شبيهة بأوضاع اللاجئين لكنهم غير مسجلين رسمياً ويتعذر عليهم الاستفادة من حماية بلدانهم الأصلية. ودعا إلى تعزيز التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات، وهو المبدأ الرئيسي للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأفاد بأن مصر مؤيد قوي

للمنتدى العالمي للاجئين وأنها كانت أول بلد يعلن عن نفسه راعياً لأحد المجالات المواضيعية للمنتدى.

91 - **السيدة شو** دايزهو (الصين): قالت إن إيجاد أي حل فعال يتوقف على معالجة الأسباب الجذرية لمسألة اللاجئين، مثل الحروب والنزاعات والفقر والتخلف. وأعربت عن تأييد الصين للمفوضية ولغيرها من الآليات المتعددة الأطراف العاملة على إيجاد الحلول لقضايا اللاجئين. وأكدت أن الجهود المبذولة لحماية اللاجئين يجب أن تتمسك بمبدأي الموضوعية والحياد، وأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يجب أن يُنفَّذ على أساس احترام سيادة جميع الدول.

92 - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن ولايته وولاية المفوضية كانت ولا تزال وستظل ولاية إنسانية وغير سياسية. وبينما تعي المفوضية أنها تعمل في سياق بالغ التسيُّس، فهي تسعى إلى القيام بعملها ببُعد غير سياسي وإلى اتّباع نهج مهني إزاء جميع جوانب عملها، بما في ذلك حينما تُدعَى إلى تحديد وضع اللاجئين أو إسداء المشورة إلى الحكومات في هذا الصدد. وأضاف أنه يرفض رفضا قاطعا أي اتهام بأن المفوضية تسيس مسالة تحديد وضع اللاجئين. إذ ينبغي ترك السياسة جانباً عند النظر في المسائل التي تهم المفوضية. وأضاف أن التركيز ينبغي أن ينصبّ على مساعدة وحماية اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة، وأن ينصبّ في المقام الأول على إيجاد حلول لمحنتهم. وحث الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار الجامع المتعلق بالمفوضية لأن توافق الآراء سيكون من شأنه أن يعزز ولايتها تعزيزاً كبيراً لصالح الجميع.

93 - واستطرد قائلا إن اللاجئين والمهاجرين والأقليات والأجانب في جميع المناطق حول العالم وُصموا بالعار عن طريق استخدام لغة عدائية تُستخدم حصرياً لأغراض سياسية. وذكر أن المفوضية تشارك مشاركة كاملة في النقاش الداخلي الذي يدور في الأمم المتحدة حول خطاب الكراهية وفي وضع استراتيجية للتصدي له.

94 - وأعرب عن التزام المفوضية بتعزيز انخراطها في حالات النزوح بسبب المناخ على صعيد السياسات وعلى صعيد العمليات على حد سواء. وذكر أنه عيَّن مستشاراً خاصاً معنياً بالنزوح بسبب المناخ، وأنه يجري إنشاء فريق صغير داخل المفوضية لمعالجة تلك المسألة.

95 - وأشار إلى أن مد يد العون للنازحين داخلياً يتطلب مواردَ لتلبية الاحتياجات الإنسانية وحلولاً سياسية. وأفاد بأن المفوضية عملت عن كثب في إطار نظام ''مجموعات العمل الإنساني'' الذي يقوده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتضطلع بمسؤوليات تتعلق بمسائل الحماية وإدارة المخيمات والإيواء. وأكد أن المفوضية ستكون إحدى المنظمات الداعمة للأمانة العامة التي ستعمل مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي على إيجاد حلول جديدة لتلك المسألة.

96 - وواصل حديثه قائلا إن تعزيز فرص العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم يتطلب إزالة أي عراقيل قائمة، مشيراً إلى أن البلدان الأصلية تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وأفاد بأن المفوضية تعمل مع حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقة ثلاثية الأطراف من أجل تهيئة الظروف المؤاتية في مناطق العودة. وبينما تحظى التنمية في تلك المناطق بالأهمية، يتعين أيضاً تناول مسائل أخرى، مثل حرية التنقل ووجود مسار يفضي إلى المواطنة، أقل شأنا من الناحية المادية لكنها تكتسي نفس القدر من الأهمية في بناء الثقة بين اللاجئين للعودة.

97 - وذكر أن المفوضية ركزت، بالاشتراك مع حكومة الجمهورية العربية السورية، على إزالة العراقيل أمام العودة وأنها ترحب بالتقدم الذي أُحرز. وأفاد بأنه يرفض القول بأن منظمته تلتزم الصمت بشأن حق العودة. فحق العودة من حق جميع اللاجئين، مثله مثل الحق في عدم العودة في حال الاعتقاد باستمرار وجود عراقيل. ورأى أن إزالة العراقيل على نحو يعزز إمكانية العودة يُشكِّل النوع الأهم من بين أنواع العمل الذي تضطلع به المفوضية، لا سيما في السياق السوري البالغ التعقيد. وأكد أن المفوضية تظل منفتحة على الاقتراحات بشأن كيفية إحراز تقدم في هذا الصدد في الجمهورية العربية السورية.

98 - وأشار إلى الأهمية الخاصة لجمع البيانات عن اللاجئين لأغراض تقديم مساعدة منصفة وتعبئة الموارد الكافية وكفالة الحماية في الحالات التي قد توجد بها في نهاية المطاف إمكانية للعودة إلى الوطن. وذكر أن المسؤولية الرئيسية عن جمع البيانات عادةً ما تقع على عاتق البلدان المضيفة. وينبغي إطلاع المفوضية على تلك البيانات لتمكينها من التخطيط لاستجابات أفضل. وأشار إلى الطابع البالغ التعقيد لمسألة البيانات فيما يتعلق باللاجئين الصحراويين في الجزائر، مؤكداً أن المفوضية ستواصل العمل بشأن تلك المسألة يحدوها في ذلك هدفان يتمثلان في تحسين نوع المساعدات المقدمة إلى اللاجئين الصحراويين وتقديم صورة صحيحة عن وضعهم تتيح للجهات المانحة تقديم الموارد الكافية.

99 - وأكد أن العنف الجنسي والجنساني يقع في صميم شواغل المفوضية المتصلة بالحماية سواء من حيث الاستجابة لمحنة الضحايا وحماية النساء بما يمكنهن من أن يصبحن عناصر فاعلة وليس ضحايا، أو من حيث إيجاد فرص لإدماج اللاجئين أو عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

100 - ورأى أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين تمنح فرصاً لتوسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي ومؤسسات الأعمال التجارية والجهات المانحة غير التقليدية من أجل الاستجابة لحالات اللجوء. وأفاد بأن الاتفاق يوفر حلولاً عملية لتحسين تقاسم الأعباء والمسؤوليات. وأعرب عن أمله في أن تُعرض حلول تفضي إلى تحسين تقاسم الأعباء وفي أن تُقدم تعهدات والتزامات واضحة خلال المنتدى. وذكر أن مسألة الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ستتسم بأهمية حيوية في هذا الصدد. وأشار إلى أن المتابعة أدرجت في صميم عملية المنتدى، وأن المفوضية تقوم بإعداد مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق.

101 - وأفاد بأن جمهورية إيران الإسلامية ظلت، رغم الضغوط الاقتصادية، خير مثال لبلد مضيف. غير أنه ينبغي توجيه المزيد من الموارد نحو ضمان إدماج اللاجئين في التعليم والخدمات الصحية وسوق العمل، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية.

102 - واختتم كلامه قائلاً إن أمن الموظفين والأمن عموماً، بما في ذلك مسألة انعدام الأمن الناجم عن جهات فاعلة من غير الدول، لا يزالان يشكلان تحديين كبيرين. وذكر أن مقتل ثلاثة من موظفي المنظمة الدولية للهجرة في جنوب السودان مؤخراً هو مثال مؤسف لاستمرار استهداف العاملين في المجال الإنساني وأمر غير مقبول. وأفاد بأن المكاتب الإقليمية نُقلت بالكامل تقريباً إلى الميدان، وبأنه يجري تفويض المزيد من السلطة للمكاتب القطرية، وهو ما يكمن في صميم التحوُّل الجاري في المفوضية.

رُفعت الجلسة الساعة 18:05.